شنـاشيـل

لماذا لا نجلب البحر؟

■ عدنان حسين

بذريعة استعادة حقوق مُغتصبة، شنّ صدام حسين حربين مُدمرتين ضد إيران والكويت دفع فيهما الشعب العراقي، ولم يزل، ثمناً باهظاً للغاية (أكثر من مليون قتيل وملايين الجرحى والمعاقين والأسرى والأرامل والأيتام ومئات مليارات الدولارات قيمة الخراب المادي والديون والتعويضات)، وفي النتيجة لحقت حقوق ضائعة جديدة بالحقوق "المُغتصبة" التي أهدرها هو بنفسه.

الآن يتصاعد دخان أزمة مع الكويت بشأن الحدود البحرية خصوصاً (الأزمة مع إيران بشأن شط العرب مسكوت عنها لأسباب تتعلق بالطائفية السياسية المُعتمدة نهجاً للسياسات الداخلية والخارجية عندنا). صحيح أن لا خوف من نشوب حرب جديدة مع الكويت أو مع إيران، بيد أن بقاء المشاكل الحدودية مع الجارتين الشرقية والجنوبية يضرّ بنا سياسياً واقتصادياً، فالتصريحات الحماسية لا تُعيد حقوقاً مغتصبة أو مهدورة مثلما لم تُعدها حربان طاحنتان، بل أن هذه التصريحات تُستثمر من الأطراف الأخرى للزعم بان العراقيين عدوانيون بطبيعتهم.

بالطبع الحل الأمثل لأية مشكلة هو الحل الودي. ويبدو أن الظروف القائمة ليست مناسبة بعد لمثل هذا الحل إن مع الكويت أو مع إيران، فلماذا لا نفكّر بطريقة مختلفة للبحث عن حل جذري لمشاكل الحدود مع هاتين الجارتين؟

أكبر مشكلة لنا على هذا الصعيد تتعلق بالحدود البحرية والنهرية. بموجب اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ تنازل صدام إلى شاه إيران الراحل عن نصف شط العرب الذي بفعل العوامل الطبيعية يضيق من الجانب العراقي ويتوسع من الجانب الإيراني، ما يجعل نصفنا غير صالح لملاحة السفن التجارية. ولجهة الكويت فان ترسيم الحدود الذي أجرته الأمم المتحدة عقب حرب ١٩٩١ ضيّق من الإطلالة العراقية على الخليج.

نحن إذاً في حاجة إلى ساحل أطول وإطلالة أوسع على المياه لبناء الموانئ التي نحتاجها على الخليج ولتسيير السفن الكبيرة في شط العرب، ولا ضمان بان أياً من إيران أو الكويت يمكن أن تتنازل لنا عن حقوق اكتسبتها في حرب شنت من الجانب العراقي واعتُمدت لدى الأمم المتحدة.

لنفكّر بطريقة مختلفة.. دول الخليج الصغيرة وجدت مع مرور الزمن أن يابستها لا تكفيها فردمت أجزاءً من بحرها (الخليج) وأقامت عليها المنشآت الصناعية والتجارية والمرافق السياحية، بل الأحياء السكنية أيضاً. حدث هذا، ويجري الآن أيضاً، في البحرين والإمارات وقطر والكويت وسواها.

لماذا لا نقوم بعمل معاكس، أي أن نجلب البحر إلينا بحفر يابستنا المطلة على الخليج؟

هل تبدو فكرة مجنونة؟ لماذا؟ في الماضي حفر الأوروبيون قناة السويس للربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، مثلما حفر الأميركيون قناة بنما للربط بين المحيطين الأطلسي والهادي. كانت التقنيات أقل تطوراً، ومع ذلك تحقق ما كان يُعتبر فكرة مجنونة.

أين نذهب بالطين والتراب والحجر الذي نرفعه لتوسعة بحرنا وماذا نفعل به؟ . أعتقد أن بالإمكان إقامة مصنع للطابوق باستخدام هذا الطين والتراب والحجر، أو يمكن أيضاً بناء جنائن معلقة سياحية في البصرة على غرار جنائن بابل الدارسة التي بُنيت منذ ثلاثة آلاف سنة.

هل الفكرة مُكلفة؟.. أظن أن مبلغاً بحجم ما يسرقه لصوص المال العام من الفاسدين مالياً وإدارياً خلال سنتين أو ثلاث سيكون كافياً لتنفيذ المشروع الذي سيحقق عوائد ومنافع كبرى لجيلنا والأجيال اللاحقة ، وأهمها نزع فتيل المشاكل والحروب المُحتملة مع جارتينا الشرقية والجنوبية.

الشلاه: شبعنا لطماً على مجلس السياسات ◆ الملا: يغرد خارج السرب

رسائل المالكي وعلاوي تشعل حرباً كلامية بين الصغار

□ بغداد / المدى

الشلاه انتقد مواقف القائمة العراقية في الآونة الأخيرة، ووصف محاولتها بالعودة إلى المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية بعبارة "إحياء ميّت، شبعنا عليه لطما"، في حين يرى الملا أن ائتلاف دولة القانون يحاول توظيف النائب علي الشلاه، لإلهاء الرأي العام والشارع العراقي بقضايا فرعية

قاد النائبان حيدر الملا، العراقية، وعلي الشلاه، دولة القانون، حرب تصريحات، في تجربة مكررة من حرب رسائل زعيميهما إياد علاوي ونوري المالكي.

وعبر حيدر الملا عن أمله في أن تفضي مفاوضات الكتلتين إلى نتائج ايجابية، لكنه لم ينف، في حديث للمدى، وجود هواجس لَدى العراقية من احتمال تنصل دولة القانون من اتفاقات أربيل.

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بعث لرئيس الوزراء نوري المالكي عشر رسائل تخص العملية السياسية، تحدث فيها عن الشراكة والوزارات.

وشهدت الفترة الماضية حربا كلامية بين الكتلتين وصلت إلى درجة اتهام دولة القانون للعراقية بتوزيع الهدايا على المتظاهرين للتحريض على إسقاط الحكومة، فيما تقول العراقية إن المالكي يريد السيطرة على كل شيء.

وقال مصدر مطلع للمدى في وقت سابق إن رئيس الوزراء اختصر هذه الإجابات برسالة واحدة، رد عليها علاوي بأخرى دبلوماسية، رافضا تسمية الأمر بحرب الرسائل. وتابع انه في إحدى المرات تم تبليغ القائمة العراقية بأن المالكي لم يقرأ أياً من الرسائل التي وجهها علاوي إليه.

وتعليقا على تصريحات النائب علي الشلاه لوكالة أنباء محلية أمس الثلاثاء، بخصوص انتفاء الحاجة إلى مجلس السياسات الإستراتيجية، قال الملا عبر الهاتف للمدى: "الشلاه يغرد خارج السرب".

واتهمت القائمة العراقية ائتلاف دولة القانون بتوظيف النائب عنها علي الشلاه، لإلهاء الرأي العام والشارع العراقي بقضايا فرعية تبعد ضغوط المئة يوم عن زعيم الائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي، واصفة تصريحات الشلاه بـ"الفقاعات الإعلامية".

وقال حيدر الملا إن "الاهتمام بمشاكل المواطن والواقع الأمني المتدهور وملف الخدمات والوعود التي قطعها رئيس الوزراء نوري المالكي، أهم من الفقاعات الإعلامية والتي لن تنتج شيئا يهم المواطن العراقي"، في إشارة إلى تصريحات النائب علي الشلاه.

وكان الشلاه قد انتقد في حديث سابق أمس الأول لوكالة السومرية نيوز مواقف القائمة العراقية في الآونة الأخيرة، ووصف محاولتها بالعودة إلى المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية بعبارة "إحياء ميّت، شبعنا عليه لطما"، كما كشف عن مساع لنواب من العراقية للخروج بتكتل جديد أطلق عليه "شباب العراقية".

وأضاف الملا أن "ائتلاف دولة القانون يحاول توظيف النائب علي الشلاه، لإلهاء الرأي العام والشارع العراقي بقضايا فرعية، حتى لا تشكل قضية المئة يوم ضغطا حقيقيا على رئيس الوزراء"، مؤكدا "عدم صحة ما يدعيه النائب علي الشلاه، بدليل أن اجتماع، أمس، بين العراقية والقانون تمخض عن اتفاق جديد لتنفيذ اتفاقات أربيل".

ويحمل التيار الصدري، كلا من المالكي وعلاوي مسؤولية التدهور السياسي، متهماً إياهما بعدم الجدية في حل القضايا العالقة.

وقال النائب عن تيار الأحرار حاكم الزاملي لـ"المدى" إن هذا التصعيد في التصريحات ليس من مصلحة القائمتين المعنيتين بالأمر، موضحا أن الحكومة تشكلت وفق اتفاقات سياسية يجب أن تنفذ.

وكشفت القائمة العراقية عن اتفاقها مع ائتلاف دولة القانون على سقف زمني ينتهي مطلع تموز المقبل لإقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء، وتشكيل هيئة جديدة للمساءلة والعدالة، معربة في الوقت نفسه عن مخاوفها من إمكانية تنفيذ الاتفاق.

على صعيد آخر، أكد رئيس كتلة منظمة بدر البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني قاسم الأعرجي أن الخلاف بين المالكي وعلاوي صعبَ حسم تسمية مرشحي الوزارات الأمنية. وكان مجلس النواب قد صوت بالأغلبية على منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من دون الوزارات الأمنية في ٢١ كانون الاول من العام الماضي.

وقال الاعرجي للوكالة الإخبارية للأنباء: "توجد اجتماعات مكثفة على مستوى اللجان التفاوضية ولم تصل لغاية الآن إلى الزعماء، وهناك رغبة من جميع الكتل لإعادة العلاقات فيما بينها على أسس الشراكة الوطنية،" موضحا أن "الخلاف خلق فجوة بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي مما أدى إلى صعوبة تسمية الوزارات الأمنية (الدفاع، الداخلية، الأمن الوطني)."

وأضاف :"أن كلا من علاوي والمالكي يفسر اتفاقية أربيل بحسب تصوره، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر بين اللجان التفاوضية على المرشحين".

وأضاف رئيس منظمة بدر: توجد تفاهمات حقيقية بين العراقية والتحالف الوطني وخلال الأيام ستثمر عن شي.

وتدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن تكون ضمن الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته وهل تكون صفته أميناً عاماً أو رئيساً.

كما تدور خلافات بين الطرفين حول تسمية المرشحين للمناصب الأمنية الشاغرة في الحكومة، فقد اعتبرت القائمة العراقية أن تفرد المالكي بتسمية المرشحين يعتبر تنصلا من اتفاق أربيل الذي أعطى للقائمة العراقية الحق الكامل وفق التوافق السياسي بأن ترشح من تراه مناسباً لشغل منصب وزير الدفاع، مؤكدة أنها سترفض التصويت على مرشحي المالكي رفضاً قاطعاً.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد حدد في شباط الماضي، مدة مئة يوم للوزارات والمؤسسات الحكومية لتحسين أدائها وتطوير الخدمات في البلاد وذلك إثر التظاهرات التي اجتاحت المدن العراقية مطالبة بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة.

يذكر أن رئيس البرلمان أسامة النجيفي هدد عقب التظاهرات التي شهدتها البلاد، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته، الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي.

ضابط: نشعر بالإحباط بسبب قلة العتاد والتجهيزات

شرطة حماية حقول النفط تتدرب ببنادق بلاستيكية!

□ بغداد / المدى والوكالات

كشف ضباط في شرطة حماية حقول النفط أن قواتهم تعاني من ضعف التجهيزات والعتاد، خصوصا مع تفاقم خطر القاعدة على مواقع البترول وارتفاع اعتماد العراق على النفط.

ويدرك الرائد فوزي رشيد الضابط بالشرطة العراقية انه مكلف بمهمة حيوية ألا وهي حماية صناعة النفط الضخمة في بلاده وخطوط الأنابيب وطرق شاحنات الوقود.

ويكشف تقرير أعدته وكالة أنباء رويترز أمس الثلاثاء أن الإحباط يسكن ضباط الشرطة في هذه المواقع بسبب ضعف تجهيزات وحدة شرطة النفط التي ينتمي إليها.

فبعض القائمين على حماية مصافي النفط لا يحملون سلاحا ويتدرب المتطوعون على بنادق من البلاستيك ويقول ضابط إن تدريبهم على الرماية لا يتجاوز بضع طلقات.

وقال رشيد الذي تحمي وحدته قوافل شاحنات الوقود في مصفاة بيجي الضخمة "كنا نأمل أن يجري تدريبنا على الأساليب والمعدات الحديثة ولكن فوجئنا ببدائية ما نتلقاه من تدريب عسكري."

وتابع "المشكلة الحقيقية التي تواجهنا إننا لا نملك أسلحة للتصدي للإرهابيين والمهربين."

ويمتلك العراق بعض أضخم احتياطيات النفط في العالم وابرم صفقات مع شركات نفط أجنبية لزيادة طاقة الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ ليقترب من السعودية عملاق إنتاج النفط في العالم.

وحماية البنية التحتية للنفط أمر حيوي فيما تسعى البلاد لإعادة البناء بعد أكثر من ثمانية اعوام فيما تستعد واشنطن لسحب قواتها بحلول نهاية العام الحالي.

ومصفاة النفط في مدينة بيجي المعقل السابق لتنظيم القاعدة هي الهدف الأكبر والأوضح للمسلحين الذين مازالوا يشنون هجمات رغم ما أصابهم من ضعف.

وفي شباط هاجم مسلحو القاعدة المصفاة وقتلوا أربعة من العاملين وفجروا قنابل أشعلت حريقا أوقف العمل لمدة يومين. وبعد أيام قليلة أحبطت قوات الأمن العراقية محاولة هجوم آخر بعد العثور على قنبلة داخل صهريج تخزين. وأبطل مفعول القنبلة في الوقت المناسب.

بعض القائمين على حماية مصافي النفط لا يحملون سلاحاً، ويتدرب المتطوعون على بنادق من البلاستيك، ويقول ضابط إن تدريبهم على الرماية لا يتجاوز بضع طلقات. ويأمل ضباط في القوة بالتدرب على الأساليب والمعدات الحديثة لكنهم فوجئوا ببدائية ما تلقوه من تدريب

من المقرر أن تنتهي مهمة التدريب التي يضطلع بها الناتو بحلول نهاية العام، إلا أن ضباط الحلف يتوقعون أن يطلب العراق استمراره بعد عام ٢٠١١. لأنهم يعترفون بوجود نقص في الأسلحة والعتاد لكنه قال إن تغطية النقص أمر يرجع للحكومة العراقية

وقال المسؤولون العراقيون إنهم جاهزون للاضطلاع بمسؤولية الأمن في البلاد كليا حين يرحل ما تبقى من القوات الاميركية وقوامها ٤٧ ألف جندي بحلول ٣١ كانون الأول. ولازالت التفجيرات والهجمات تتكرر بشكل يومي ولكن العراق يقول إن جيشه قادر على احتواء أي تهديد داخلي.

وتضطلع القوات الاميركية بدور استشاري منذ إنهاء واشنطن العمليات القتالية رسميا في آب.

ويقول اللواء حامد إبراهيم رئيس شرطة النفط إن بعض الوحدات مثل الوحدات الجوية والبحرية لازالت دون المستوى، وحذر في آذار من أن منشآت النفط مهددة ما لم يكن هناك زيادة في عدد القوات ونهوض في التدريب.

وتدرب الشرطة العسكرية الايطالية المعروفة باسم كارابينيري المشاركة في المهام التدريبية لحلف شمال الأطلسي في العراق، شرطة النفط على حماية أربع مصاف رئيسية وتسع مصاف إقليمية وأنابيب غاز ونفط تمتد لمسافة ٤٣٠٠ ميل.

وفي معسكر دبلن في بغداد تشرف الكارابينيري على برنامج تدريب اساسي لمدة سبعة اسابيع فضلا عن دورة لإعداد مدربين تشمل ٢٠ فرعا مختلفا من بينها التدريب على السلاح والدفاع عن النفس وعدم المساس بمسرح الجريمة.

وفي زيارة للمعسكر في الآونة الأخيرة قام المدربون الايطاليون بتدريب متطوعين على لكمات على غرار حركات الكاراتيه في قاعة رياضية. وفي الفصول كان ضباط يدربون أفراد الشرطة على أساليب رفع بصمات الأصابع.

ودرب الايطاليون نحو ٥٠٠ من أفراد شرطة النفط منذ بدء الدورات التدريبية في أكتوبر تشرين الأول الماضي.

وقال الميجر جنرال كلاوديو انجليلي نائب قائد بعثة التدريب التابعة للحلف في العراق إن الدورات تهدف لإتاحة تدريب تكتيكي لشرطة النفط وتعزيز التنسيق بين الوحدات كي يتسنى لها العمل مع الفرق الأخرى.

ولكنه ذكر انه ثمة حاجة لاستمرار التدريب بعد نهاية العام الحالي.

وصرح انجليلي لرويترز "اعتقد أن بوسعنا أن نستمر في تدريبهم خلال العام الجاري ولكن لن يمتلكوا القدرات الكافية للاعتماد على النفس."

وتابع "درسنا هذا الوضع واعتقد أن العراقيين سيحتاجون دعما لمدة عامين إضافيين."

ومن المقرر أن تنتهي مهمة التدريب التي يضطلع بها الحلف بحلول نهاية العام الا أن انجيليلي توقع أن يطلب العراق استمراره بعد عام ٢٠١١.

واعترف بوجود نقص في الأسلحة والعتاد لكنه قال إن تغطية النقص أمر يرجع للحكومة العراقية.

غير أن بعض المنتسبين وبعضهم من ضباط الشرطة المدربين بالفعل يطالبون الحلف بتطوير الدورات وإعدادها بما يتناسب مع الوضع في العراق وبصفة خاصة كيفية صد الهجمات على منشآت النفط.

وقال الملازم حيدر شاكر وهو ضمن الفريق المكلف بحماية خطوط الأنابيب في البصرة "ينبغي أن ينزل الحلف لأرض الواقع ويرى ما نفعله ثم يدربنا بما يتناسب مع ما يواجهنا. تدريبهم ليس واقعيا". "نريد أن نتدرب على القبض على الإرهابيين".

وكان الجيش الامريكي قد أعلن العام الماضي أن القوات المسلحة العراقية قادرة على حماية منشآتها النفطية الحيوية مع انسحاب القوات الأمريكية.

وتوفر الصفقات التي وقعها العراق مع شركات نفط عالمية لتطوير احتياطاته النفطية الهائلة – وهي ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم– أساسا للأمل في الحقبة القادمة من تاريخ العراق بعد ثلاثة عقود من الحرب والعقوبات والتراجع الاقتصادي.

يشار إلى أن القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق أكد في وقت سابق، أن حماية المنشآت النفطية وضمان عدم إثارة ذعر القوى النفطية العالمية من هجمات المسلحين أو الميليشيا الشيعية أمر مهم للعراق.

وأضاف "حتى الآن الأمور تسير على ما يرام بالنسبة لشركات النفط العالمية كي تأتي وتستقر. لا أعتقد ان هناك أي تحد مهم يواجه هذه الشركات هنا."

ومضى يقول "هل ستحدث هجمات.. بالتأكيد. هناك الكثير من الأسباب لحدوثها بعضها مدفوع بعناصر خارجية لكن مرة أخرى أعتقد أن العراقيين يركزون بشدة على هذا الأمر. أثق أنهم سيتمكنون من توفير الأمن الضروري".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون